

## الاعتماد على الذات لتحقيق الانتقال التنموي في الجزائر

### Self-reliance to achieve development transition in Algeria

عدنان ابراهيم\*، جامعة عمار ثليجي - الأغواط -

[adnane.brahim@univ-alger3.dz](mailto:adnane.brahim@univ-alger3.dz)

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/05 تاريخ قبول المقال: 2025/10/22 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

#### الملخص:

في ظل التحديات الاقتصادية الناشئة عن تراجع الموارد الطبيعية واستنزاف مصادر الطاقة التقليدية وعلى رأسها النفط والغاز، تجد الجزائر نفسها أمام مقاربة ضرورية لإعادة صياغة نموذجها الاقتصادي. إذ يفرض هذا السياق إعادة تقييم معمقة لسياسات التنمية الوطنية بما ينسجم مع مقتضيات الاعتماد على الذات والاستدامة الاقتصادية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الانتقال نحو الاعتماد على الذات لخلق قاعدة إنتاجية أكثر تنوعاً، وذلك في إطار استراتيجية تقوم على بناء قدرات الدولة في مجالات الحوكمة الاقتصادية، بما يشمل تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة عن الريع.

**الكلمات المفتاحية:** اعتماد على الذات. إصلاح اقتصادي. انتقال تنموي.

#### Abstract:

In the face of structural challenges stemming from the depletion of natural resources and dependence on fossil fuels, particularly oil and gas, Algeria is compelled to reconsider its development model. This context requires a re-evaluation of national development policies in line with the requirements of self-reliance and economic sustainability. This study aims to analyze the determinants of the transition towards self-reliance to create a more diversified production base, within a strategy based on building the state's capabilities in the areas of economic governance. Including the development of various economic sectors as an alternative to rentier economy.

**Key words:** Self reliance. Economic reform. Developmental transition.

#### المقدمة:

يشكل موضوع الاعتماد على الذات في مسار التحول التنموي بالجزائر إحدى القضايا المركزية في النقاشات الراهنة حول مستقبل الدولة الريفية وقدرتها على مواجهة التحديات الهيكلية للاقتصاد السياسي للتنمية. فمنذ الاستقلال، اعتمدت الجزائر إلى حد بعيد على العوائد النفطية والغازية بوصفها المصدر الأساسي لتمويل المالية العمومية وتسيير السياسات الاجتماعية، مما أوجد نمطاً اقتصادياً ريعياً يعمق هشاشة الدولة أمام تقلبات الأسواق العالمية للطاقة. ومع تصاعد المخاطر المرتبطة بندرة الموارد غير المتجددة وعدم استقرار الأسعار في الأسواق الدولية، تبرز الحاجة إلى إعادة صياغة نموذج التنمية الوطني استناداً إلى

مقاربة شاملة تجمع بين تعزيز قدرات الدولة، وإصلاح الحوكمة الاقتصادية، وإعادة تصميم المؤسسات بما يضمن مرونة النظام الاقتصادي واستدامته.

في هذا السياق، يتطلب الانتقال التنموي في الجزائر تجاوز منطق الريع عبر تنويع القاعدة الإنتاجية، ودعم القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية، إلى جانب تحفيز القطاعات المتجددة الموارد وفق ضوابط تحافظ على المصالح الوطنية. كما يفتح تعزيز الاعتماد على الذات المجال أمام توطيد علاقة الدولة بالمجتمع من خلال بناء عقد اجتماعي جديد أكثر توازناً، بما يعزز فرص ترسيخ الحكم الرشيد ومقومات التماسك الاجتماعي. ومن ثم، تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل المقاربة الأنجع والمؤسسات الكفيلة ببناء اقتصاد منتج ومستدام، قادر على حماية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ودعم مسار التحديث والتنمية طويلة المدى في الجزائر.

وتنطلق هذه الدراسة من التساؤل المركزي حول مدى قدرة الجزائر على الانتقال من نموذج التنمية الريعية المعتمد على صادرات المحروقات إلى نموذج أكثر تنوعاً واستدامة يرتكز على الاعتماد على الذات وتعزيز القدرات التنموية الوطنية. وتساءل الدراسة في ضوء واقع الاقتصاد السياسي الوطني: إلى أي مدى يمكن لمقاربة الاعتماد على الذات، أن تساهم في في تقوية الحوكمة الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية؟ وتنطلق فرضية هذه الورقة البحثية من أن السياسات الاقتصادية الناجعة تبنى على اعتماد ذاتي في الموارد الاقتصادية و الطاقوية وعلى ارادة سياسية تشاركية.

وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لسرد وفهم التجربة التنموية الجزائرية مع ما يشوبها من أنماط وفجوات، مع محاولة الاستفادة المحدودة من منهج الاستشراف في استقراء مستقبل التنمية بمنهج اصلاحي مغاير عن استنفاد القطاعات التقليدية من موارد قابلة للنضوب و سياسات تنموية مركزية بعيدة عن التشارك و الحكامة المحلية.

وقد تم تقسم الورقة إلى محورين؛ يتطرق الأول إلى محاولة فهم مقاربة الاعتماد على الذات، و يعرض الثاني بالنقاش إلى الأبعاد والقطاعات التي تستند عليها هذه المقاربة التنموية.

## I 1- مفاهيم الاعتماد على الذات

### 1.1- المفهوم التقليدي للاعتماد على الذات

يعد بول باران من أوائل المنظرين الذين أسسوا لمفهوم التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات باعتبارها شرطاً جوهرياً لتجاوز أنماط التبعية البنيوية والخروج من الحلقة المفرغة للتخلف والتدخل الخارجي في صياغة السياسات التنموية. (1) وقد تطوّر هذا المفهوم عبر إسهامات لاحقة لعدد من الاقتصاديين في أمريكا اللاتينية والعالم العربي، من بينهم سمير أمين، إسماعيل صبري عبد الله، محمد محمود الإمام، محمد عبد الفضيل، مطانيوس حبيب، عزام محجوب، رمزي زكي، إبراهيم العيسوي، وعلي نصار، الذين سعوا إلى بلورة إطار نظري وعملي بديل للتنمية التابعة.

إنّ الاعتماد على الذات لا يُختزل في كونه امتداداً للاستقلال السياسي فحسب، بل يتجسّد في قدرة الدولة والمجتمع على صياغة استراتيجيات تنموية قائمة على التحكم بالموارد الوطنية وتوجيهها نحو أهداف محددة، مع الحفاظ على استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي. (2) ويُفهم هذا التوجّه كخيار استراتيجي بديل يقوم على تعزيز قدرة الدولة، وتطوير آليات الحوكمة الرشيدة، وبناء مؤسسات ذات كفاءة عالية يضمن مشاركة فاعلة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

ولا يعني هذا التوجّه الانعزال عن النظام الدولي، بل يسعى إلى إعادة صياغة علاقة الدولة بالمجتمع والسوق والعالم الخارجي على نحو يوازن بين الانفتاح والتماسك الداخلي. ومن هذا المنطلق، يُنظر إلى الاعتماد على الذات كآلية لإعادة هيكلة الاقتصاد، بما يتيح تجاوز التبعية للمانحين الدوليين، ويعزز فرص ترسيخ الديمقراطية عبر توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية وضمان مساءلة مؤسسات الدولة. (3)

لقد برز هذا الطرح بشكل أوضح منذ تسعينيات القرن العشرين، في سياق البحث عن استراتيجيات بديلة وقابلة للتطبيق لمواجهة إخفاقات برامج التكيف الهيكلي والتنمية التابعة. ومن ثم، فإنّ الاعتماد على الذات يُطرح اليوم كخيار بنيوي لإعادة بناء علاقة الدولة بالمجتمع على أسس أكثر استقلالية وفاعلية، بما يفتح المجال أمام نماذج تنموية أكثر استدامة وعدالة في الدول النامية.

و يعتبر مفهوم الاعتماد على الذات أحد المفاهيم المركزية في أدبيات الاقتصاد السياسي للتنمية، حيث ارتبط تاريخياً بمحاولات الدول النامية كسر أنماط التبعية وإعادة بناء قدراتها المؤسسية على نحو يتيح لها صياغة استراتيجيات تنموية مستقلة. وقد قدمت الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، محطة بارزة في بلورة هذا المفهوم من خلال تحديد مستوياته المختلفة. فعلى المستوى المحلي، يُفهم الاعتماد على الذات باعتباره إضفاء مضمون اقتصادي على الاستقلال السياسي، لا بهدف الانغلاق أو الانعزال، بل من خلال امتلاك القدرة على اتخاذ قرارات سيادية تسمح بإقامة علاقات متكافئة مع الدول الأخرى. أما على المستوى الدولي، فيتجلى الاعتماد على الذات عبر التعاون بين البلدان، غير أن هذا التعاون لا يكتسب معنى عميقاً إلا إذا كان متجذراً في المبادرات المحلية ومسنوداً بمشاريع تنموية تنبع من المجتمعات نفسها.

ويؤكد هذا الطرح أن مشاريع الاعتماد على الذات ليست نمطاً واحداً قابلاً للتعميم، بل هي تجارب متباينة تستند إلى تبادل الخبرات وتكييفها مع السياقات الوطنية. وفي هذا الإطار، فالاعتماد على الذات لا يتحقق إلا بعد توافر شروط سياسية واجتماعية-اقتصادية ملائمة، إذ يشير إلى أن نجاح التجربة اليابانية في منتصف القرن التاسع عشر ارتبط بوجود علاقة عضوية بين العوامل السياسية والاجتماعية والتكنولوجية وهي الشروط التي سرّعت من وتيرة بناء القدرات الذاتية.

والاعتماد على الذات لا يقتصر على تحرير الفرد من أشكال التهميش عبر توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وإطلاق طاقاته الإبداعية، بل يتجاوز ذلك إلى تحرير المجتمع ككل من الهيمنة الخارجية، وتحرير الاقتصاد

الوطني من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، بما يعزز قدرة المجتمع على التحكم في موارده وتوجيهها نحو أهدافه الاستراتيجية. (4)

ويفهم الاعتماد على الذات في هذا السياق كخيار استراتيجي بديل لتجاوز التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية عند صياغة السياسات الوطنية (5) وهو بذلك يتقاطع مع مفهوم التنمية المستقلة التي تقوم على بناء قاعدة إنتاجية وطنية متينة، دون أن يعني ذلك الانعزال عن النظام الدولي أو رفض التعاون مع الفاعلين الخارجيين. فالاستقلالية في عالم تسوده العولمة وتتشابك فيه المصالح الدولية هي استقلالية نسبية، تقوم على الانتقال من موقع التبعية وردّ الفعل إلى موقع الفعل والتأثير المتبادل، بما يعزز قدرة الدولة على التفاعل الإيجابي مع محيطها الدولي.

إنّ هذا التوجّه يقتضي إعادة توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية نحو الداخل، أي نحو التنمية المتمحورة حول الذات، عبر تعبئة الموارد الوطنية إلى أقصى حد ممكن، وتوسيع نطاق مشاركة الأفراد في صياغة مسارات التقدم وضمان حصولهم على نصيب عادل من ثماره. فالفرد في هذا التصور ليس مجرد عنصر إنتاج أو وسيلة لتحقيق النمو، بل هو غاية التنمية وهدفها النهائي. ومن ثمّ، فإنّ تعزيز الاعتماد على الذات يتطلب استعادة الثقة بالقدرات الوطنية من خلال تطوير كفاءات الأفراد في مجالات الابتكار والإبداع، وهي القدرات التي غالباً ما تقوّضها أنماط التبعية الاستعمارية.

ويستدعي ذلك بالضرورة إعادة هيكلة برامج التعليم والثقافة، والقضاء على الأمية، وترسيخ قيم العمل المنتج، وبناء روح المشاركة المجتمعية، بما يعزز قدرة الدولة على صياغة سياسات فعّالة، ويقوي شرعية النظام السياسي عبر الحوكمة الرشيدة والتصميم المؤسسي الذي يضمن مشاركة واسعة ومساءلة حقيقية. وبهذا المعنى، يصبح الاعتماد على الذات إطاراً متكاملًا لتحقيق تنمية مستقلة وتحرر سياسي واقتصادي واجتماعي، بما يساهم في ترسيخ الديمقراطية وإعادة تشكيل علاقات الدولة المجتمع على أسس أكثر عدالة واستدامة.

## 2.1- المفهوم المعاصر و الشمولي للاعتماد على الذات

إن دراسة الاعتماد على الذات لا تقتصر على كونه خياراً اقتصادياً بحتاً، بل يمثل نموذجاً تنموياً بديلاً وقادراً على تجاوز التبعية وتحقيق تنمية مستدامة قائمة على الاستقلالية والفاعلية المؤسسية.

ويقوم هذا المفهوم على إشباع الحاجات الأساسية للغالبية العظمى من السكان في مجالات الزراعة والغذاء والصناعة والتبادل التجاري، مع توجيه الجزء الأكبر من الإنتاج نحو السوق الداخلية، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على الفعل والتأثير بدلاً من الارتهان لآليات السوق الخارجية. (6)

ويفترض الاعتماد على الذات تعبئة الموارد الوطنية المتاحة بأعلى درجات الكفاءة، وترشيد استخدامها في إطار عملية تنمية شاملة، مع إمكانية الاستفادة من الموارد الخارجية كعنصر مكمل ومؤقت، لا كبديل عن القدرات المحلية. ومن هذا المنطلق، يصبح الاعتماد على الذات وسيلة لتحقيق التنمية المستقلة وهدفاً في الوقت ذاته،

إذ لا يمكن اعتبار ارتفاع متوسط الدخل الفردي مؤشراً حقيقياً على الاستقلالية إذا كان مصحوباً بزيادة مستويات التبعية الاقتصادية أو التكنولوجية أو العسكرية أو السياسية.

لقد برزت فكرة التنمية المعتمدة على الذات كرد فعل على إخفاق برامج التنمية التقليدية في العديد من دول العالم الثالث، حيث لم تنجح تلك البرامج في تحرير المجتمعات من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بل ساهمت في تكريس الاستبداد والفقر وغياب العدالة. ومن هنا، يشير المفهوم إلى ضرورة الارتكاز على القدرات الوطنية، وتعزيز قدرة الدولة على إدارة الموارد بكفاءة، وتفعيل آليات الحوكمة الرشيدة وضمان المساواة والمحاسبة، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في صياغة السياسات التنموية.

إن أي انطلاقة تنموية حقيقية نحو الاستقلالية لا بد أن تستند إلى قاعدة إنتاجية وطنية، وإطار مجتمعي يرسخ قيم العدالة، ونظام سياسي يضمن المشاركة، وإدارة عامة تتسم بالكفاءة والنزاهة، وفضاء ثقافي يحافظ على الهوية دون انغلاق. فالتنمية، في هذا التصور، عملية حضارية شاملة تقوم على توازن بين قدرة اقتصادية منتجة، وقدرة اجتماعية مشاركة، وقدرة إدارية مؤهلة، حيث إن غياب أي من هذه الأبعاد يؤدي إلى إعاقة مسار التنمية.

وبذلك، فإن البحث في مفهوم الاعتماد على الذات لا يقتصر على كونه خياراً اقتصادياً، بل يمثل مدخلاً لفهم ديناميات التصميم المؤسسي، وإمكانات ترسيخ الديمقراطية، وإعادة بناء الاقتصاد السياسي للتنمية بما يتيح للدول النامية التحرر من مصيدة التخلف والانطلاق نحو تنمية مستدامة قائمة على الاستقلالية والفاعلية المؤسسية.

وقد أشار يوسف الصايغ إلى أن التنمية المعتمدة على الذات تمثل المنهج الأمثل لتحقيق تنمية فعلية، إذ إن التبعية بما تفرضه من قيود اقتصادية وسياسية وتكنولوجية لا تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج التخلف وتعميق السيطرة الخارجية، بدلاً من تمكين المجتمعات من بناء قدراتها الذاتية. (7)

وقد عرّفه العديد من المفكرين باعتباره حالة من الارتهان البنوي للغير، تجعل الدولة أو المجتمع في موقع التابع الذي يسير خلف القوى المهيمنة، بما يحّد من استقلالية القرار الوطني ويقوّض فرص التنمية المستقلة. وفي مقابل ذلك، تطرح أدبيات التنمية المستقلة رؤية بديلة تقوم على تعزيز قدرة الدولة والمجتمع على التحكم في الموارد الوطنية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على نحو مستقل.

وفي هذا السياق، توضح نيفين مسعد (8) أن التنمية المستقلة ترتبط بمدى قدرة الدولة على اتخاذ قرارات سيادية في إدارة مواردها وصوغ سياساتها الاقتصادية، وهي قدرة تتحدد أساساً بعاملين رئيسيين:

1. الإمكانيات البشرية والطبيعية والمادية والتقنية المتوفرة لديه.
  2. نوعية السياسات المتبعة ومدى فعاليتها في الوصول إلى النتائج المستهدفة منها.
- إنّ هذا الطرح يضع الاعتماد على الذات في قلب النقاش حول الحوكمة، و الديمقراطية حيث لا يمكن تحقيق تنمية مستقلة ومستدامة من دون مؤسسات شرعية وفعالة، قادرة على تعبئة الموارد الوطنية، وتفعيل المشاركة

الشعبية، وضمان المساءلة والشفافية. ومن ثم، فإن البحث في هذا المفهوم لا يقتصر على كونه خياراً اقتصادياً، بل يمثل إطاراً تحليلياً لفهم ديناميات السلطة والموارد في الدول النامية، وإمكانات إعادة صياغة الاقتصاد السياسي للتنمية على أسس أكثر استقلالية وعدالة.

ويشير صلاح الوزان (9) أن مسارات التنمية المستقلة لا تُستورد، بل تُبنى داخلياً من خلال تعزيز الاعتماد على الذات، وتطوير القدرات المؤسسية، والاستثمار في رأس المال البشري والإبداع المحلي. وفي هذا السياق، يبيّن "صلاح الوزان" أن التنمية القائمة على الذات تمثل نموذجاً تنموياً بديلاً يسعى إلى بناء قدرة داخلية مستدامة تغني عن الارتهان إلى المعونات الخارجية وشروطها التقييدية، وتستند إلى مقارنة تضع تلبية الحاجات الأساسية في صلب أولوياتها، بما يعزز من كرامة الإنسان ويُرسخ شروط العدالة الاجتماعية.

إن هذا النمط من التنمية يتقاطع مع مفاهيم الحكم الرشيد وتعزيز قدرة الدولة، من خلال التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتقليص مظاهر التبعية البنيوية، لا سيما في مجال الأمن الغذائي. كما يسعى إلى إعادة هيكلة أنماط الاستهلاك السائدة، بحيث تتسجم مع الواقع الموضوعي للمجتمع المحلي، وتبتعد عن النزعة الاستهلاكية غير المنتجة التي تعزز التبعية الاقتصادية، وتُضعف من استقلالية القرار الوطني.

تتجلى أهمية هذا النموذج في سياق النقاشات المتصاعدة حول إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتصميم مؤسسات قادرة على تحقيق التنمية المتوازنة، وتعزيز سيادة القرار الاقتصادي، باعتباره شرطاً لازماً لنجاح أي مشروع تنموي بديل. كما يسلط هذا التوجه الضوء على دور السياسات العامة في تعزيز السيادة الاقتصادية، وتقوية التماسك المجتمعي، وصولاً إلى تحقيق قدر من التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية واستحقاقات العدالة الاجتماعية، وهو ما يشكل ركيزة أساسية في عمليات ترسيخ الديمقراطية وتوطيدها.

و إعادة تعريف مفهوم الاستقلال الاقتصادي، لا باعتباره انغلاقاً عن العالم الخارجي، بل كعملية واعية تهدف إلى إعادة هيكلة العلاقة مع الخارج على نحو يخضع لمتطلبات التراكم الداخلي، وتعزيز السيادة الوطنية على الموارد، والأسواق، والقرارات الاقتصادية الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، يؤكد سمير أمين (10) أن الاعتماد على الذات لا يعني القطيعة مع العالم، أو رفض الاستفادة من الخبرات الدولية، بل يتمثل في إخضاع العلاقات الخارجية إلى منطق التراكم المحلي المستقل، والذي يتطلب بدوره قدرة الدولة على السيطرة على عمليات إعادة إنتاج قوة العمل، والتحكم في تمرکز الفائض الاقتصادي، وتوجيه السوق الوطنية والموارد الطبيعية والتكنولوجية بما يخدم الأهداف الوطنية.

غير أن معظم دول الجنوب العالمي، وبخاصة في مرحلة ما بعد الاستعمار، أخفقت في بناء هذا النموذج التراكمي الداخلي، نتيجة غياب تصميم مؤسسي فعال، وضعف قدرة الدولة على فرض رؤيتها التنموية المستقلة، فضلاً عن اختراق شبكات المصالح المحلية من قبل فواعل اقتصادية وسياسية مرتبطة بمراكز القوى العالمية، تحت شعارات مثل "إعادة الإعمار" أو "الشراكة في التنمية". وقد أسفر هذا المسار عن نشوء ما يُعرف بـ الاقتصاد المزدوج، حيث تتعايش قطاعات تقليدية هامشية مع قطاعات حديثة موجهة نحو التصدير، غالباً ما

تكون محكومة بهيمنة الشركات العابرة للحدود، دون أن تسهم فعليًا في نقل التكنولوجيا أو في بناء قاعدة تنموية بشرية مستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري أو تأهيل اليد العاملة.

إن هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع، تستلزم قدرة الدولة على إدارة عملية التنمية بشكل مستقل وفعال في ظل التبعية البنيوية للنظام الدولي. كما تستدعي مراجعة شاملة لمفهوم الحكم الرشيد، ليس فقط كمجموعة من المبادئ التقنية والمؤسسية، بل كأداة لإعادة بناء القدرة السيادية للدولة على صياغة وتنفيذ سياسات تنموية تركز إلى أولويات محلية، وتسهم في تحقيق التحول الهيكلي وترسيخ الديمقراطية، بعيدًا عن منطق الهيمنة والعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة.

وقد شهدت استراتيجيات التنمية المعتمدة في العقود التي تلت الاستقلال الوطني تعثرًا بنيويًا، ما حال دون تحقيق الأهداف المعلنة في النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي، بل وأسهم في إعادة إنتاج التخلف بدلًا من تجاوزه، وفي هذا السياق تفضي محاولات التنمية في ظل علاقات تبعية دولية إلى تكريس أنماط الاستغلال وإعادة دمج اقتصادات الأطراف ضمن منطق المركز الرأسمالي العالمي، لا إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية.

إن عجز الدولة في هذه البلدان عن كسر السيرورة التاريخية للتخلف، نتيجة عدم قدرتها على تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ترسخ التبعية، وهو ما حال دون بناء تنمية مستقلة تستند إلى تعبئة وطنية شاملة للموارد والإمكانات. ويؤكد في هذا السياق على ضرورة صياغة أهداف التنمية بشكل دقيق وهادف، وتوجيه سياسات الإنتاج والاستثمار بما يخدم توسيع السوق الوطنية، وتقوية القدرة المحلية على الادخار، والتوظيف الأمثل لرأس المال البشري، والتعامل الحذر مع التمويل الأجنبي، بحيث يُسخر بما يتوافق مع منطق التنمية الذاتية لا مع مصالح الخارج.

وتبرز أهمية تحفيز الطلب المحلي كركيزة أساسية في كسر الاعتماد على الأسواق الخارجية، وذلك من خلال إعادة النظر في نمط توزيع الدخل، وتعزيز قدرة الدولة على السيطرة على الفائض الاقتصادي، إلى جانب الدعوة إلى إحداث تغييرات بنيوية في العلاقات الاقتصادية الدولية، بما يسمح للدول النامية بإعادة التفاوض على موقعها ضمن النظام العالمي.

ومع تطور التنظير في هذا المجال، برز اتجاهان رئيسيان في مقاربة هذا النمط من التنمية، لكلٍ منهما أسسه النظرية وتجلياته التطبيقية.

1. الاتجاه الأول تمثل في تبني خيار الانفصال النسبي عن الاقتصاد العالمي، عبر سياسات فك الارتباط وتقليص التبادل مع الخارج إلى أدنى حد، وذلك من خلال تبني استراتيجيات الحماية التجارية، التأمين وتوسيع الدور الإنتاجي للدولة. وقد استند هذا الطرح إلى ضرورة بناء قاعدة إنتاجية وطنية قادرة على تلبية الحاجات الداخلية وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي. غير أن التجربة أثبتت محدودية هذا النموذج، حيث أدت الحماية

المفرطة إلى ترسيخ هشاشة الاقتصاد بدلاً من تطويره، وولدت ديناميات من الاعتماد الداخلي على الدعم والتسعير الحكومي، دون تحفيز فعلي للقدرات الإنتاجية والتنافسية.

2. أما الاتجاه الثاني، فارتكز على فرضية أن الانخراط في الاقتصاد العالمي والتبادل التجاري الدولي يُعد شرطاً لا غنى عنه لتحقيق التنمية، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا النسبية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والانفتاح على الأسواق العالمية. إلا أن هذا النموذج هو الآخر تعرّض لانتكاسات حادة، إذ لم تصمد الاقتصادات المعنية أمام صدمات السوق الدولية، ما أدى إلى تدهور معدلات التبادل، وارتفاع مستويات المديونية، والتعرض لآثار الخصخصة غير المتكافئة، والنمو المفقر الذي عمّق الفوارق الاجتماعية بدلاً من تضيقها.

و في ظل فشل كلا النموذجين التقليديين في تقديم إجابة تنموية مستدامة، اتجهت الأدبيات المعاصرة إلى إعادة صياغة مفهوم التنمية المعتمدة على الذات، عبر تأطيره ضمن رؤية أكثر توازناً وشمولاً، تربط بين تعزيز قدرة الدولة، وتحسين التصميم المؤسسي، وتفعيل الحكم الرشيد، وتنويع الشراكات الخارجية دون الوقوع في فخ التبعية. وقد صاحب هذا التحول ظهور عدد من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس مستويات التبعية والاستقلال الاقتصادي، بما يُمكن من اختيار السياسات التنموية الملائمة التي تتسجم مع أولويات كل دولة وخصوصياتها البنوية.

## II 2- أبعاد التنمية المعتمدة على الذات

إن مفهوم الاعتماد على الذات يجسد واحداً من المرتكزات النظرية والمفاهيمية في تحليل التنمية المركبة، إذ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأبعاد التنمية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية. ويكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في سياق النقاشات المعاصرة حول التنمية المستدامة، لا سيما حين يُنظر إليه بوصفه مدخلاً تكاملياً يعزز من قدرة الدولة على صياغة نماذج تنموية مستقلة، متكيفة مع خصوصياتها المحلية وموجهة نحو تعزيز السيادة الاقتصادية والاجتماعية.

حيث أن تفعيل آليات الإصلاح الهيكلي تمر عبر تحسين مؤشرات الحوكمة، وتطوير الأداء الاقتصادي وتعزيز التماسك المجتمعي، وضمان الاستدامة البيئية<sup>(11)</sup> وتُظهر هذه الأبعاد ترابطاً كبيراً وتداخلاً مؤسسياً حيث تُعدّ الحكامة بما تتضمنه من كفاءة مؤسسية، شفافية، ومساءلة الركيزة الأساسية لتوجيه مسار التنمية في حين يشكّل الاقتصاد محركاً بنوياً لتحديد طبيعة المجتمع، سواء كان صناعياً، زراعياً، أو رعوياً، وفقاً لنمط الفكر الاقتصادي السائد؛ رأسمالي، اشتراكي، أو إسلامي. أما المجتمع، فيُعدّ الفاعل المركزي في تشكيل الأنماط الاقتصادية، بينما تمثل البيئة الإطار الحاضن الذي يتأثر بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويؤثر فيها على نحو متبادل.

إن تحقيق التوازن بين هذه المكونات يتطلب تصميماً اقتصادياً متكاملًا يراعي مبادئ الحكم الديمقراطي ويعزز من قدرة الدولة على الاستجابة لمتطلبات التنمية المستدامة، بما في ذلك الإنصاف الاجتماعي، النمو

الاقتصادي، العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق الأجيال القادمة. ومن هذا المنطلق، فإن أبعاد التنمية المعتمدة على الذات تشتمل على أكثر من حقل تنموي لاستكمال فعاليتها، ويمكن التطرق إلى 3 عناصر من هذه التوليفة التنموية :

- البعد السياسي.
- البعد الاقتصادي.
- البعد الاجتماعي.

## 1.2- البعد السياسي.

اختلفت التعريفات التي قدّمها الباحثون والمختصون بشأنه تبعاً لاختلاف المنطلقات النظرية والمرجعيات الفكرية. ويعود هذا التباين إلى كون البعد السياسي في عملية التنمية المتكاملة يتداخل مع معطيات متشابكة تشمل طبيعة النظام السياسي، مستوى قدرة الدولة على إدارة الموارد، ودرجة ترسيخ الديمقراطية. ومن ثم، فإن أي محاولة لتقديم تعريف شامل للتنمية السياسية تقتضي استحضار هذه العناصر بوصفها مكونات متداخلة في إطار الاقتصاد السياسي للتنمية وعلاقات الدولة بالمجتمع.

حيث أن مؤشرات العملية التنموية ذاتها تمثل المدخل الأمثل لتعريف التنمية السياسية، حيث تقاس بمدى قدرة الدولة على تعزيز الحوكمة الرشيدة، توسيع قاعدة المشاركة السياسية، ترسيخ الشرعية المؤسسية، وتحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار السياسي وضرورات التحول الديمقراطي. وفي هذا السياق، تُطرح التنمية السياسية باعتبارها عملية تاريخية ومؤسسية تهدف إلى رفع مستوى القدرة المؤسسية للدولة، تحسين أدائها في مجال صنع السياسات العامة، وضمان استجابتها لمطالب المجتمع ضمن إطار من الشفافية والمساءلة.

يرى أحد الباحثين أن مؤشرات العملية التنموية هي خير تعريف للتنمية السياسية ويعدد هذه العناصر كالتالي:

(12)

1. المشاركة السياسية عبر القنوات الشرعية والمؤسسية، بما يعكس اندماج المواطنين في الحياة العامة.
2. تنمية الوعي السياسي لدى المجتمع وقدرته على إدراك قضاياها والتعامل معها برشد ومسؤولية.
3. ترسيخ الولاء السياسي للنظام القائم بما يحقق الوحدة الوطنية والتكامل المجتمعي.
4. إرساء الشرعية القانونية للسلطة السياسية، بحيث تُمارس الوظائف العامة وفق قواعد موضوعية ومعايير مؤسسية.

5. الفصل بين السلطات وتعزيز آليات الرقابة والشفافية في عمل الأجهزة الحكومية.

6. تحقيق المساواة بين المواطنين دون تمييز ديني أو عرقي أو ثقافي، بما يعزز العدالة الاجتماعية ويكرّس مبدأ المواطنة.

وفي هذا السياق، قدّم صامويل هنتنغتون (13) تحديدا لعناصر التنمية السياسية، حيث ركّز على:

1. ترشيد السلطة من خلال تنظيم التداول على المناصب العليا عبر الدساتير وسيادة القانون.

2. تمايز المؤسسات والوظائف السياسية عبر مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، بما يضمن وضوح الأدوار

وتوازنها.

ووفقاً لهنتغتون، فإن التنمية السياسية لا تكتمل دون ترسيخ المؤسسة، وتعزيز قدرة الدولة على الحكم، وضبط التفاعلات بين قوى المجتمع والدولة من خلال تصميم مؤسساتي متين قادر على تنظيم المشاركة السياسية دون أن يقوّض استقرار النظام. ويرى أن الإشكالية الرئيسة التي تواجه الدول النامية لا تكمن في غياب المشاركة، بل في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب هذه المشاركة ضمن إطار قانوني ومنظم، ما يؤدي إلى اضطرابات مزمنة وتراجع في فعالية الأداء الحكومي.

و تتبلور عناصر التنمية السياسية في خمسة أبعاد رئيسة: (14) أولها المؤسسة، بوصفها قدرة المؤسسات على أداء وظائفها باستمرار وفعالية، استناداً إلى معايير التكيف، التعقيد، الاستقلالية، والتماسك. ثانيها الاستقرار السياسي، الذي يشير إلى قدرة النظام على إدارة التغيير دون السقوط في الفوضى أو الانهيار، لا إلى الجمود أو غياب الدينامية السياسية. أما الشرعية السياسية، فهي شرط لازم لضمان الامتثال الطوعي لقرارات السلطة، وتتبع من مصادر متعددة كالقيم الثقافية، الأداء المؤسسي، أو الموروث التاريخي. وتُعد المشاركة السياسية بُعداً أساسياً لكنها تتطوي على مخاطر إن لم تُواكبها مؤسسات قوية قادرة على توجيهها وضبطها. وأخيراً، يُبرز هنتغتون أهمية القدرة الحكومية، التي تعني كفاءة الدولة في صياغة السياسات العامة وتنفيذها وتقديم الخدمات، وإدارة التحديات الاجتماعية والاقتصادية ضمن إطار من الحكم الفعال والرشيد.

ومن هذا المنظور، تغدو التنمية السياسية شرطاً بنيوياً لأي عملية تنمية اقتصادية مستدامة، كما تشكّل ركيزة أساسية في مشروع بناء الدولة وتعزيز الاعتماد على الذات من خلال تكريس مؤسسات ذات كفاءة وسيادة وقدرة على بلورة سياسات مستقلة تتناغم مع احتياجات المجتمع وتحدياته.

وفي هذا الإطار، يرى الدكتور الزيات (15) أنّ التنمية السياسية هي عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق أيديولوجي تقدمي ملائم يتسق مع الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكّل أساساً مناسباً لعملية التعبئة الاجتماعية. ويتألف هذا النظام من مؤسسات سياسية طوعية متميزة بنائياً، متكاملة وظيفياً، ومتفاعلة جديلاً، بما يتيح تمثيل الغالبية العظمى من الجماهير، ويعكس مصالحها، ويوفر المناخ الملائم لمشاركتها الإيجابية والفعالة في الحياة السياسية، الأمر الذي يسهم في ترسيخ التكامل الاجتماعي والسياسي وتحقيق الاستقرار المجتمعي.

و يقدم بهذا الصدد، الباحث لوسيان باي (16) تعريفاً للتنمية السياسية مضمونه:

- كونها الشرط الضروري للتنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام دون إطار سياسي ومؤسسي مستقر وفعال.

- كونها تحقيق التغيير الحكومي المنتظم عبر آليات دستورية تضمن تداول السلطة بشكل سلمي ومستقر.

- كونها بناء الدولة القومية بما يعزز الشرعية السياسية ويكرّس الهوية الوطنية الجامعة.

- كونها عملية تحديث سياسي تستهدف تطوير البنى المؤسسية بما يتلاءم مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

- كونها توسيع المشاركة السياسية وإدماج المواطنين في صنع القرار عبر قنوات شرعية ومؤسسية.

- كونها تعزيز قدرات النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع وإدارة التحديات بكفاءة.

- كونها أحد أبعاد التغيير الاجتماعي الشامل الذي يربط بين التحولات الاقتصادية، الثقافية، والسياسية.

- كونها بناء الديمقراطية بوصفها الإطار المؤسسي الأمثل لترسيخ الشرعية والمساءلة.

- كونها تحديث الثقافة السياسية للمجتمع بما يعزز قيم المشاركة، المواطنة، وسيادة القانون.

ويقدم الباحث أحمد سعيد نوفل (17) تعريفا للتنمية السياسية فحواه:

ينطلق مفهوم التنمية السياسية من إدراك المواطن لحقوقه وواجباته الدستورية، بما يتيح له المشاركة الفاعلة والإيجابية في الحياة العامة. كما يرتبط هذا المفهوم بمقولات التحديث السياسي، الذي يسعى إلى تطوير أنماط النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإلى تحقيق الاندماج الحضاري للمجتمعات النامية ضمن النظام الدولي، مع الحفاظ على خصوصياتها الثقافية والاجتماعية. ومن ثم، فإن التنمية السياسية تهدف إلى بناء دولة وطنية قوية، قادرة على تعبئة مواردها الذاتية، وتعزيز الاعتماد على الذات في صياغة سياساتها التنموية.

وتتجلى أهمية التنمية السياسية في كونها عملية متعددة الأبعاد، تتطلب تضافر الجهود الرسمية والشعبية، وتستند إلى استراتيجية طويلة الأمد تقوم على المشاركة الفاعلة لمختلف الفاعلين، سواء المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، إضافة إلى المجتمع المدني والمواطنين. وهي عملية تسعى إلى إحداث تغيير مؤسسي منظم، يقوم على العدالة في التطبيق، سيادة القانون، والانفتاح السياسي، بما يضمن تحديث الثقافة السياسية للمجتمع وتعزيز قيم المواطنة، التسامح، والمشاركة.

كما أن للتنمية السياسية قواسم مشتركة بين معظم الدول النامية (18) حيث تركز على تفعيل دور السلطات الثلاث؛ التنفيذية، التشريعية، والقضائية وفق مبدأ الفصل بين السلطات، وتوفير بيئة سياسية حيوية تسمح بوجود مجتمع مدني نشط وأحزاب وطنية ذات تمثيل واسع. وهي بذلك تسعى إلى ترسيخ الديمقراطية، تعزيز المساواة، ضمان حقوق المرأة، وتوسيع مشاركة الشباب، فضلاً عن إشاعة ثقافة سياسية قائمة على الحوار حرية التعبير، والمساءلة.

وعليه، فإن التنمية السياسية تمثل مدخلاً محورياً لفهم العلاقة الجدلية بين قدرة الدولة وعلاقتها بالمجتمع، كما تشكل الإطار المؤسسي الضروري لتحقيق الاقتصاد السياسي للتنمية، بما يضمن التوازن بين الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية.

من خلال استعراض التعريفات المتعددة لمفهوم التنمية السياسية، يمكن استخلاص مدلول مشترك يعبر عن طبيعتها المركبة وأبعادها المتداخلة. فهي تُفهم بوصفها عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ مبدأ المواطنة، وتعزيز التكامل والاستقرار داخل المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية عبر

قنوات شرعية ومؤسسية. كما تهدف إلى تعزيز قدرة الدولة على بسط سلطتها الشرعية وتطبيق قوانينها وسياساتها على كامل إقليمها، بما يرفع من كفاءة النظام السياسي في إدارة الموارد الاقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة وفعالة.

وتسعى التنمية السياسية كذلك إلى إضفاء الشرعية على السلطة من خلال التداول السلمي والقانوني للمناصب، وضمان الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مع توفير آليات مؤسسية للرقابة المتبادلة بينهما. وبذلك، فهي عملية تسعى إلى تحسين التصميم المؤسسي للنظام السياسي بما يعزز الشفافية والمساءلة، ويكرّس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

إن التنمية السياسية، بهذا المعنى، ليست مجرد تحديث للهياكل السياسية، بل هي عملية شاملة تستهدف بناء الدولة القومية على أسس متينة، وتدعيم قدرتها المؤسسية على الاستجابة لمتطلبات المجتمع، وضمان استقرار النظام السياسي عبر تعزيز الشرعية، المشاركة، والمساءلة. كما أنها تمثل أحد الأبعاد الجوهرية في الاقتصاد السياسي للتنمية، حيث يشكّل التفاعل بين الدولة والمجتمع محددًا رئيسيًا لنجاح أي مشروع تنموي يسعى إلى تحقيق الاعتماد على الذات، ترسيخ الديمقراطية، وضمان استدامة الإصلاحات.

## 2.2- البعد الاقتصادي.

تُعَدّ المشاريع التنموية ركيزة أساسية في تعزيز ديناميكيات الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال توفير الموارد الاقتصادية والقيم المجتمعية بطريقة رشيدة تضمن تعظيم العائدات دون المساس بقاعدة الأصول الإنتاجية. ويُندرج هذا التوجه ضمن إطار ما يُعرف بالتنمية الاقتصادية المستدامة، التي تُعرف بأنها عملية زيادة مستمرة في الناتج القومي الإجمالي، شريطة ألا تؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي للأجيال القادمة. وتتجاوز التنمية الاقتصادية في جوهرها مجرد التوسع الكمي في المؤشرات الاقتصادية، لتشمل إعادة هيكلة القطاعات المجتمعية وفق منظور شمولي يراعي البعد الإنساني، من خلال مكافحة الفقر، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وتعزيز فرص المشاركة الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، يمكن التمييز بين مفهوم التنمية الاقتصادية، الذي ينطوي على بعد اجتماعي ومؤسسي، ومفهوم النمو الاقتصادي، الذي غالباً ما يختزل في زيادة الإنتاج دون ضمان استفادة الفئات المجتمعية الأوسع، بل قد يُكرّس امتيازات أقلية من الفاعلين الرأسماليين.

إن هذا الطرح يندرج ضمن مقاربة الاقتصاد السياسي للتنمية،<sup>(19)</sup> التي تربط بين الأداء الاقتصادي وبنية الحكم، وسعة الدولة وقدرتها على تصميم مؤسسات فعالة، وتكريس مبادئ الحكم الرشيد، بما يضمن تحقيق الاستقلالية الاقتصادية وتعزيز العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع. وتُعَدّ هذه المقاربة مدخلاً تحليلياً لفهم كيف تسهم السياسات التنموية في تدعيم مسار التماسك الاجتماعي، وصولاً إلى تحقيق شروط التوطيد الديمقراطي في السياقات الوطنية والإقليمية.

وقد تباينت المقاربات النظرية والتطبيقية لهذا المفهوم بين الدول الصناعية المتقدمة ودول الجنوب النامية، حيث تتجلى الفوارق البنيوية في الأهداف والوسائل والنتائج.

ففي الدول المتقدمة اقتصادياً، (20) تُعرف التنمية المستدامة بوصفها مساراً لإعادة ضبط أنماط الاستهلاك والإنتاج، عبر تقليص الاعتماد المفرط على الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات هيكلية في نمط الحياة، بما يضمن استمرارية النمو دون الإضرار بالبيئة أو الأجيال القادمة. كما تسعى هذه الدول إلى تصدير نماذجها التنموية عالمياً، في إطار ما يُعرف بالنماذج الاقتصادية العابرة للحدود.

أما في الدول النامية، فتتخذ التنمية الاقتصادية طابعاً أكثر ارتباطاً بالحاجات الأساسية، حيث تُعنى بتوظيف الموارد المتاحة لرفع مستوى المعيشة، وتحقيق توزيع عادل للثروة، وتحديث القطاعات الحيوية كالإسكان والصحة، والبنية التحتية، والتعليم، والتقنيات الحديثة. ويُعدّ هذا التوجه جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز الاعتماد على الذات، وتوسيع نطاق الشراكات الاستثمارية، وبناء قدرة الدولة على التخطيط والتنفيذ، بما يرسّخ أسس التصميم المؤسسي الفعّال ويُمهّد لتوطيد الديمقراطية.

إن هذا التباين في تعريف التنمية الاقتصادية يعكس اختلافاً جوهرياً في مستوى الدولة وقدرتها على إدارة الموارد، وتوجيه السياسات العامة، وتفعيل آليات الحوكمة، وهو ما يستدعي تحليلاً معمقاً ضمن إطار الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، لفهم كيف تُعيد الدول النامية صياغة نماذجها التنموية في ظل التحديات البنيوية والضغط الخارجي، سعياً نحو تحقيق تنمية ذاتية ومستدامة تُراعي الخصوصيات الوطنية وتُعزز التماسك المجتمعي.

### 1.2.2. السياسات التنموية الاقتصادية:

إن نجاح العملية التنموية في شقها الاقتصادي لا ينفصل عن مدى قدرة الدولة على تصميم مؤسسات مرنة وفعّالة، قادرة على التكيف مع التحولات البنيوية، وتفعيل آليات الحوكمة الرشيدة، وتكريس مبادئ العدالة التوزيعية. وتُعدّ المبادرات الحكومية، في هذا الإطار، مؤشراً على مدى نجاعة التصميم المؤسسي، وفاعلية أدوات التدخل العمومي، ومدى انسجامها مع متطلبات التنمية الذاتية، التي تُعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليص التبعية البنيوية.

وتتطلب صياغة السياسات الاقتصادية التنموية مراعاة جملة من العناصر المفصلية، من بينها تعزيز قدرة الدولة على التخطيط والتنسيق، وتوسيع قاعدة الشراكات الاستراتيجية، وتحديث البنى التحتية، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة، بما ينسجم مع متطلبات التحول الهيكلي. كما ينبغي أن تنطلق هذه السياسات من فهم معمق للعلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع، في إطار الاقتصاد السياسي للتنمية، الذي يُعنى بتحليل ديناميكيات السلطة، والتوزيع، والتصميم المؤسسي، بوصفها محددات مركزية لمسار التوطيد الديمقراطي في السياقات الوطنية.

## 2.2.2. السياسات المالية المحلية:

تعتمد على مجموعة من عناصر (21) إعادة ضبط ميزانية الدولة لتتوافق و العملية الاصلاحية و من أهمها:

1. سياسة الميزانية؛ أداة محورية لإعادة هيكلة الإنفاق العمومي، حيث يُعاد ضبط النفقات الاعتيادية غير المنتجة وفق منطق تَقَشَف إنتاجي، يوجّه الموارد نحو الاستثمار في القطاعات الحيوية، بما يعزز من تراكم رأس المال الوطني ويقوي سعة الدولة على إدارة التحوّل الهيكلي.
2. السياسة الضريبية؛ فهي آلية مركزية لتحقيق العدالة التوزيعية، إذ ينبغي أن تصاغ وفق مبدأ القدرة على الدفع، بما يحد من التفاوت الاجتماعي ويوسّع قاعدة الإيرادات العامة دون الإضرار بالحوافز الاستثمارية.
3. سياسة الاعتمادات؛ أداة أساسية لتعبئة التمويل وتحفيز الاستثمار الخاص والمختلط، من خلال تيسير شروط الإقراض ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز ديناميكية الاقتصاد الوطني ويحفّز الابتكار.
4. سياسة الأجور؛ تُسهم في حماية الطبقة العاملة من الاستغلال عبر تحديد حد أدنى يضمن الكرامة المعيشية، مع اعتماد فروقات أجرية قائمة على الاستحقاق والأداء، بما يشجع الكفاءات ويرفع الإنتاجية.
5. السياسة التعليمية؛ فهي تمثل جوهر تخطيط الموارد البشرية، إذ تُصمّم وفق رؤية استراتيجية تستجيب لمتطلبات التنمية والتطوير، من خلال مواءمة الحقول الدراسية ومستويات التأهيل مع الحاجات الفعلية للاقتصاد الوطني. ويستدعي ذلك اعتماد منهج "التحديد التنموي" للكفاءات الفنية والعلمية، وربط مخرجات التعليم بسوق العمل والتكنولوجيا، بما يعزز قدرة الدولة على الابتكار ويؤسس لبنية معرفية داعمة للتنمية المستدامة.

إن تكامل هذه السياسات ضمن تصميم مؤسسي متماسك يعكس مدى قدرة الدولة على صياغة نموذج تنموي يُوازن بين الانفتاح السياسي (22) والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، ويُعزز الاستقلالية الاقتصادية، ويُمهّد لتوطيد الديمقراطية عبر بناء مؤسسات فعّالة وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية. ومن ثَمَّ، فإن تحليل هذه السياسات في إطار الاقتصاد السياسي للتنمية يُسهم في فهم ديناميكيات الحكم، وبناء الدولة، وتطوير مسارات التنمية المستدامة في السياقات الوطنية والإقليمية.

## الخاتمة:

يشكل خيار الاعتماد على الذات محورًا إستراتيجيًا في النقاشات الراهنة حول نموذج التنمية الاقتصادية في الجزائر، لا سيما في ظل التحديات المتفاقمة المرتبطة بتقلّب العوائد الريعية، والضغط الهيكلي على المالية العمومية، والتغيرات المتسارعة في بيئة الاقتصاد الدولي. وعلى الرغم من تبني سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية منذ مطلع الألفية الثالثة، فإن مسار التحوّل نحو اقتصاد متنوع ومستقل لا يزال يواجه صعوبات عميقة تتعلق بالبنية المؤسسية، والارادة السياسية.

وبالنسبة لفرضية هذه الدراسة، فقد ثبتت من خلال أن التجربة الجزائرية للانتقال من اقتصاد ريعي إلى نموذج إنتاجي قائم على الاكتفاء الذاتي لا يمكن أن يتم عبر قرارات ظرفية، بل يتطلب إعادة بناء شاملة في تصميم المؤسسات الاقتصادية وتطوير آليات صنع القرار الاقتصادي بما يحقق قدرًا أكبر من الشفافية، والمساءلة،

والمشاركة المجتمعية. كما أن محدودية أثر السياسات المنفذة ترتبط بتداخل المستويات السياسية والاقتصادية، وضعف التنسيق بين الفاعلين، ما أفرز فجوة بين الأهداف التنموية المعلنة والنتائج الفعلية على المستويين الإنتاجي والاجتماعي.

في هذا السياق، تبرز إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع كعامل حاسم في نجاح مشاريع الإصلاح، حيث إن إعادة هيكلة علاقات الدولة بالمجتمع تمثل شرطاً مسبقاً لترسيخ الثقة المؤسساتية وتعزيز فعالية السياسات العمومية من خلال النموذج اللامركزي في تأطير الاقتصاد و المشاريع المحلية. كما أن تحقق الاعتماد على الذات لا ينفصل عن مسار أوسع من التحول الديمقراطي التدريجي الذي يضمن استدامة الإصلاحات عبر قنوات تمثيلية ومؤسسية محلية ومركزية فاعلة.

بناءً على ما تقدم، فإن هذه الدراسة خلصت إلى أن تحليل نتائج السياسات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال العقود الأخيرة، كانت تحتاج فاعلية أكبر في تحقيق هدف الاعتماد على الذات، مع الوقوف عند التحديات البنوية التي تعيق التحول المنشود، واستشراف الآفاق المستقبلية لإعادة بناء نموذج تنموي مستقل، قائم على تنمية القدرات الوطنية، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وتعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية.

ومن جهة أخرى، بيّنت التجربة أن الحاجة إلى تنفيذ سياسات تنموية طويلة الأمد، ضمن إطار من الحوكمة الاقتصادية الرشيدة، يشكل أحد أبرز العوائق البنوية أمام تحقيق التنمية القائمة على الذات. ويُعزى هذا الضعف إلى عوامل متعددة، من بينها غموض الإطار التشريعي والتنظيمي، فرط مركزية القرار. كما أن استمرار مظاهر الريع والزبونية قد ساهم في إضعاف الحوافز الاقتصادية، وتقويض روح المبادرة الفردية والمؤسسية.

في المقابل، ورغم هذه التحديات، لا تزال هناك فرص واعدة يمكن استثمارها في إطار رؤى استراتيجية جديدة، تقوم على تصميم مؤسساتي معاصر، يركز على مبادئ الشفافية، الكفاءة، والمساءلة، ويُعيد تحديد وظائف الدولة وفق منطق التخطيط التوجيهي بدلاً من الإدارة المركزية المتضخمة. ويجب أن يُصاحب ذلك إصلاح تدريجي للعلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يعزز الشرعية السياسية ويُفضي إلى ديمقراطية القرار الاقتصادي ورفع مستوى المشاركة المجتمعية في وضع السياسات العامة، بما يحقق التوازن بين متطلبات الاستقرار وديناميات التغيير.

إن نجاح الجزائر في تحقيق تحول تنموي حقيقي يقتضي تجاوز منطق الإصلاحات الظرفية نحو مقاربة شاملة للتنمية السياسية والاقتصادية، تدمج بين تحسين مناخ الاستثمار، وبناء رأس المال البشري، وتحفيز الابتكار، وتشجيع أسس دولة القانون. كما يتطلب الأمر رؤية استراتيجية للانخراط في الاقتصاد العالمي من موقع الشراكة، لا التبعية، عبر تعزيز القدرة التنافسية الوطنية، وتطوير القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية، وتقوية التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعليه، فإن مستقبل الاعتماد على الذات في الجزائر، لا يجب أن يُحتزل في إجراءات اقتصادية جزئية، بل يجب أن يُفهم كخيار سيادي طويل الأمد، مرتبط بإعادة بناء العقد الاجتماعي، وتجديد آليات إدارة الشأن العام، وضمان تكامل السياسات الاقتصادية مع مقتضيات الحكم الديمقراطي والتنمية المستدامة.

#### الهوامش:

- 1) Why Is Self Reliance Important for Sustainable Development? ,Community Empowerment Network,last update :jan2020,link :<http://www.endruralpoverty.org/what-we-do/299-why-is-self-reliance-important-for-sustainable-development>.
- 2) ناصر يوسف، دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 87.
- 3) Charles c. Fonchingong & lotsmart n. Fonjong , The Concept Of Self-Reliance In Community Development Initiatives in the Cameroon grassfields , last update :jan2020, on this link: <http://link.springer.com/article/10.1023%2FA%3A1026042718043>
- 4) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، ط2، دار الشروق ، القاهرة ، 2001.
- 5)Hamza ATEŞ and Yüksel Bayraktar , Dependency Theory: Still An Appropriate Tool For Understanding The Political Economy Of The Middle- East?, Journal of Economics and Administrative Sciences, Vol 19, Issue: 2, 2005, p02.
- 6) إبراهيم القادري بوتشيش، الشراكات الاقتصادية العربية وانعكاساتها على التنمية المستدامة، مجلة الجامعة المغربية ، العدد 7، 2009، ص 37.
- 7) يوسف صايغ، التنمية العنصرية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 174.
- 8) نيفين عبد المنعم مسعد، الدليل العربي: حقوق الإنسان والتنمية، على الرابط: [http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch\\_9.htm](http://www.arabhumanrights.org/dalil/ch_9.htm)
- 9) ماهر تحسين نايف صالح ، ارتباط التنمية الزراعية بالإرادة السياسية الحرة: فلسطين نموذجا ، أطروحة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس- فلسطين، 2012، ص 19.
- 10) الغوث ولد الطيب جدو، التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية الى التأقلم مع العولمة، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 52، 2010، ص 10.
- 11) محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول: القيم الحضارية في السنة النبوية، ص 45.
- 12) نبيل السامولطي، بناء القوة و التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1997، ص 149.

- 13) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة المعرفة، الكتاب رقم 118، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1987، ص 35.
- 14) صامويل هنتغتون، ترجمة: محمد توفيق زوين، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
- 15) السيد الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الإجماع السياسي، الجزء الأول، الإسكندرية دار المعارف، 2002، ص 150.
- 16) مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان العالم الثالث، القاهرة، بروفيشنال للإعلام والنشر، 1994، ص 126.
- 17) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، قسم العلوم السياسية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 109.
- 18) السيد الزيات، التنمية السياسية: الأدوات والآليات، الجزء الثالث، الإسكندرية، دار المعارف، 2002، ص 229.
- 19) عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الحوار الممد، آخر تحديث: 2025.09. عبر الرابط:  
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=4305>
- 20) محمد مراياتي، اقتصاد المعرفة: تكنولوجيا المعلومات والتعريب، بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا-الأسكوا، 2012.
- 21) قادة الحاج، التخطيط الإقتصادي، بحث في مدخل لعلم الإقتصاد، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي 2005، ص 09.
- 22) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي و التحول الديمقراطي: الحراك السياسي وإدارة الصراع، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 8002، ص 90.